

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 6-7 فبراير 2020

الأصل: فرنسي

EX.CL/1177 (XXXVI) iii

تقرير اللجنة الفرعية لللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً

أولاً. مقدمة

1. نفذت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخليا أنشطة خلال عام 2019 طبقاً لخطة العمل المعتمدة في بداية السنة. وتشمل هذه الأنشطة أساساً بعثات التقييم إلى الدول الأعضاء المتضررة من نزوح السكان الناتج عن الكوارث الطبيعية و/أو من صنع الإنسان. شاركت اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخليا أيضاً في أنشطة أخرى ذات صلة بولايتها، منها بشكل خاص الدورة السبعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي التي تنظمه سنوياً المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمنتدى العالمي حول اللاجئين، فضلاً عن أنشطة أخرى نظمها الاتحاد الأفريقي في إطار موضوع عام 2019.

2. تم خلال عام 2019 إيفاء بعثات التقييم الإنساني إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التالية:

- جمهورية موزمبيق، من 31 مارس إلى 7 أبريل 2019
- جمهورية زيمبابوي، من 31 مارس إلى 4 أبريل 2019
- جمهورية ملاوي، من 4 أبريل إلى 7 أبريل 2019
- جمهورية مالي، من 18 يوليو إلى 23 يوليو 2019
- بوركينافاسو، من 24 يوليو إلى 1 أغسطس 2019

3. يقدم هذا التقرير عرضاً لأنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً للفترة من يناير إلى ديسمبر 2019.

بعثات التقييم الإنساني التي قامت بها اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخليا**جمهورية موزمبيق**

4. أوفدت مفوضية الاتحاد الأفريقي بعثات تقييم إنساني خلال الفترة من 31 مارس إلى 7 أبريل 2019 لتقديم الدعم في حالات الطوارئ والتعبير عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع البلدان الثلاثة المتضررة من إعصار إيداي الاستوائي في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك موزمبيق، التي كانت البلد الأكثر تضرراً.

5. ترأس البعثة سعادة كريستينوس أونودو أوباما، سفير غينيا الاستوائية لدى الاتحاد الأفريقي وسعادة السيد غاوسو توري، سفير غينيا كوناكري لدى الاتحاد الأفريقي. وقد ضم وفد السفيرين مسؤولين من إدارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي.

6. اجتمعت بعثة الاتحاد الأفريقي بالسلطات الحكومية في العاصمة مابوتو، ولا سيما كبار المسؤولين من وزارة الخارجية وموظفي المعهد الوطني لإدارة الكوارث. لم يكن للوزراء وقت كافي لمقابلة البعثة بسبب الأزمة. حيث انتقلت الحكومة بجميع أعضائها من العاصمة إلى المنطقة المتضررة من الإعصار، للمشاركة في الاستجابة للأزمة. وعقدت البعثة أيضاً اجتماعات مع موظفي المنظمات الدولية التي تتخذ من العاصمة مقراً لها، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنسق القطري للأمم المتحدة. وانتقلت البعثة بعد ذلك إلى بيرا لتقييم آثار الإعصار.

7. زارت البعثة مدينة بيرا وضواحيها، بما في ذلك مدينة بوزي التي تبعد 70 كيلومتراً عن بيرا والتي غمرتها المياه التي بلغ ارتفاعها مستوى أشجار النخيل، نتيجة الإعصار. استمعت البعثة في بيرا إلى إحاطة من العاملين في المجال الإنساني المتواجدين في الميدان والتقت بعد ذلك برئيس بلدية مدينة بيرا، السيد دافيد سيمانغو الذي أبلغ البعثة عن حجم الأضرار الناجمة عن الإعصار والتحديات التي تواجه مدينة بيرا.

8. كان إعصار إيداي في مارس 2019 أحد أسوأ الكوارث المرتبطة بالطقس في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. حيث ألحقت أضراراً بمدينة بيرا، بوسط موزمبيق، في 14 مارس، مع رياح كاسحة تصل سرعتها إلى 185 كم / ساعة وأمطار غزيرة ألحقت أضراراً بمقاطعات سوفالا وزامبيزيا وتيتي ومانيكافا، مما تسبب في دمار واسع النطاق في بعض أجزاء من البلاد.

9. تسبب الإعصار في أضرار جسيمة على مساحة كبيرة في وسط وغرب موزمبيق. لقد دمرت الرياح الكاسحة المجتمعات الساحلية وتسببت السيول الجارفة في تدمير المجتمعات الداخلية. وتسبب الحطام المتطاير في إصابات عديدة في بيرا، وقطعت ألواح السقوف رؤوس الناس والماشية في بعض الحالات.
10. تأثر حوالي 3 ملايين شخص بالإعصار في البلدان الأربعة المتأثرة، ولا سيما في زيمبابوي وموزمبيق وملابوي وبدرجة أقل في مدغشقر، ويقدر عدد الأشخاص المتضررين من الأعاصير في موزمبيق بنحو 1,85 مليون شخص. قُتل 602 شخصاً على الأقل بسبب آثار الفيضانات والرياح مجتمعة، وأصيب 1641 شخصاً. ألحق الإعصار أضراراً أو دمر 111,163 منزلاً.
11. تضررت المنطقة المحيطة بمركز الفيضانات حول مدينة بيرا بنسبة 90%. وقُطعت الطرق وشبكة الكهرباء والاتصالات، ودُمرت المباني بسبب مياه الفيضانات. أُجبر الكثير من السكان على اللجوء إلى مراكز الإيواء المؤقتة لأن منازلهم كانت غير صالحة للسكن. تضررت البنية التحتية للرعاية الصحية، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية.
12. تضررت شبكة المياه بالمدينة بشدة، مما أجبر الكثيرين على شرب مياه الآبار الملوثة أو حتى المياه الراكدة، مما أدى إلى تفشي وباء الكوليرا، حسب ما أعلنته الحكومة 27 مارس 2019. زادت الاحتياجات الصحية أيضاً مع حالات الإسهال وأمراض الجهاز التنفسي.
13. دمر الإعصار أيضاً 711,000 هكتار من المحاصيل، مما عرّض البلاد لخطر نقص الغذاء. وسيكون لنقص الأمن الغذائي وتدهور الظروف المعيشية انعكاسات على السكان على المدى الطويل، بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمحاصيل التي كان من المفترض حصادها في الفترة ما بين مارس وأبريل 2019، وكذلك ندرة البضائع والبذور في الأسواق. تأثرت الماشية أيضاً لأن سكان المدن المتضررة فقدوا الماشية نتيجة للإعصار. وتقدر التكلفة المادية لإعصار إيداي في موزمبيق بحوالي 800 مليون دولار أمريكي.
14. في إطار مواجهة الكوارث، تم تفعيل آليات الاستجابة الحكومية على الفور، وتم تنشيط لجان الطوارئ الوطنية والإقليمية والجهوية وتشغيلها إلى أقصى حد ممكن. بالإضافة إلى ذلك، كان نظام الإنذار المبكر جاهزاً بالكامل وتم نشر المعلومات والإنذارات بشأن المجتمعات والمناطق المنكوبة. وقد دعم المعهد الوطني لإدارة الكوارث والشركاء الآخرين في المجال الإنساني عمليات الإجلاء، وكذلك توفير الإسكان المؤقت للسكان النازحين. نشرت الحكومة فرقاً إلى المناطق لمساعدة السلطات المحلية على تنفيذ التوصيات المقدمة بعد تقييم الوضع واتخاذ الإجراءات اللازمة.
15. بالرغم من أن موزمبيق متعودة على التعرض للأعاصير، فإن إعصار إيداي كان عنيفاً جداً وغير عادي، تجاوز قدرة البلاد على الاستجابة.
16. أثار حجم الأزمة الإنسانية في موزمبيق تضامناً عالمياً. وقامت عدة دول في العالم ومنظمات دولية بإرسال أفراد ومواد إلى بيرا والمنطقة المحيطة بها لإنقاذ الأرواح. كما قامت دول أفريقية مثل أنجولا وجنوب أفريقيا بنشر معدات وأفراد لمساعدة السكان في بيرا والمنطقة المحيطة بها. تلقت البلاد أيضاً دعماً دولياً خلال المؤتمر الدولي للمانحين المنعقد في بيرا في 1 يونيو 2019، ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به وما زالت البلاد بحاجة إلى الدعم.
17. من جانبه، عقد الاتحاد الأفريقي اجتماعاً طارئاً لزيادة الوعي بين الدول الأعضاء وشركائه حول الأزمة الإنسانية في الإقليم الفرعي للجنوب الأفريقي، وقرر إيفاد بعثة عاجلة إلى الدول الثلاث الرئيسية المنكوبة، تضامناً مع حكومات وشعوب هذه الدول. كما قامت اللجنة الفرعية في إطار التضامن مع حكومة موزمبيق والسكان المتضررين، بتقديم بادرة تضامن من الاتحاد الأفريقي بمبلغ قدره مائة وخمسين ألف (150,000) دولار أمريكي لصالح حكومة موزمبيق.

التوصيات

أ. يكشف إعصار إيداي، الذي اجتاح موزمبيق وبلدان أخرى في الجنوب الأفريقي، عن حالة تميل إلى الانتشار على نطاق واسع في أفريقيا. بدأت الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والانزلاقات الأرضية أكثر تكراراً وشدة، ولها تأثير متزايد على السكان والمجتمعات. يتفاقم هذا الوضع بسبب سوء التخطيط والفقر إضافة إلى عدد من العوامل الأساسية الأخرى التي تؤدي إلى

حالات الضعف التي تتمثل في عدم القدرة على التعامل مع المخاطر الطبيعية والكوارث. يجب على الدول الأفريقية الاستثمار في تخطيط المدن والتوسع الحضري وحماية البيئة لتخفيف المخاطر التي يمكن أن تسببها الكوارث الطبيعية.

ب. يجب على الدول الأفريقية التعبير عن مواقفها الموحدة في المحافل الدولية بشأن نزوح السكان الناجم عن آثار تغير المناخ.

ج. يجب تخصيص المزيد من الموارد لدعم حالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الكوارث في البلدان المعرضة للخطر مثل موزامبيق من أجل مواجهة المخاطر المرتبطة بالكوارث والحد منها.

جمهورية زيمبابوي

18. أوفد الاتحاد الأفريقي في الفترة من 31 مارس إلى 4 أبريل 2019، بعثة تقييم إنساني إلى زيمبابوي، ضمت أعضاء من اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين، ومسؤولين من إدارة الشؤون السياسية. وقد ترأس البعثة سعادة السيد لمين يايوي السفير والممثل الدائم للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لدى الاتحاد الأفريقي، وسعادة السيدة ريبيكا أموغ أوتينغ، المندوبة الدائمة وسفيرة جمهورية أوغندا في إثيوبيا ولدى الاتحاد الأفريقي.

19. كان الهدف الرئيسي للبعثة هو التعبير عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع حكومة هذا البلد وشعبه المتضررين من إعصار إيداي. إضافة إلى إجراء تقييم سريع للاحتياجات بالتعاون مع المسؤولين القطريين والشركاء، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد.

20. قام الوفد بزيارات مجاملة لثلاثة وزراء هم وزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة، السفير كاين ماثمي؛ ووزير الحكم المحلي والأشغال العامة والإسكان، المسؤول عن الحماية المدنية وتنسيق الاستجابة للكوارث؛ وأخيراً وزير العمل والخدمات الاجتماعية.

21. اجتمع وفد الاتحاد الأفريقي، أولاً، بوزير الخارجية بالنيابة، الذي أعرب عن عميق شكره للاتحاد الأفريقي على التضامن الذي أبداه تجاه البلدان المتضررة من إعصار إيداي.

22. أعرب رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي، السفير لمين يايوي، عن تضامن الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي وقلقها إزاء الدمار الذي أحدثه إعصار إيداي. وأشار إلى أن الغرض من الزيارة هو التعبير عن التضامن مع حكومة وشعب زيمبابوي؛ وكذلك بحث إمكانات أخرى للمساعدة في جهود التعافي من الكارثة. وقال السفير لمين إن الوفد يعتزم أيضاً توجيه نداء إلى الدول الأعضاء التي لم تستجب بعد لطلب المساعدة للقيام بذلك. وقد لوحظ أن الاحتياجات الناتجة عن الدمار تفوق قدرة البلدان المنكوبة على الاستجابة بشكل كاف. ومع ذلك، لاحظ الوفد بارتياح أن الشركاء في المجال الإنساني قد قاموا، بطريقة مشتركة بين الوكالات، بنشر فرق استجابة طارئة من حيث الموظفين والإغاثة الفورية عقب الكارثة الطبيعية الناجمة عن إعصار إيداي. تم التخطيط أيضاً لنشر مزيد من العاملين في المجال الإنساني، والمستجيبين لحالات الطوارئ، والجهات الفاعلة في مجال التنمية في البلدان المتضررة لمساعدة السلطات الوطنية في تنفيذ الأنشطة الفورية على المدى المتوسط والطويل، والتي تضمن قدرة المجتمعات المتضررة على المواجهة.

23. ناقش الجانبان بعد ذلك عملية إنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية التي لو كانت موجودة، لاستطاعت القيام بدور مركزي في الاستجابة للكوارث، فضلاً عن كونها جزءاً من جهود الإنعاش.

24. ناقش الجانبان أيضاً موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019 وهو "عام اللاجئين والعائدين والنازحين: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا". وأخيراً، شجع رئيس الوفد حكومة زيمبابوي على الانضمام إلى القدرة الأفريقية لإدارة المخاطر من أجل الاستفادة من تخفيف المخاطر الذي يوفره نظام التأمين.

25. شكر الوزير الموقر الاتحاد الأفريقي مرة أخرى على تضامنه مع الحكومة والسكان المنكوبين. وبين أن الوضع لا يزال مأساوياً وأن جهود البحث والإنقاذ جارية بمساعدة فنية من حكومة جنوب

أفريقيا. وأشار إلى أن هذه كانت المرة الأولى التي تشهد فيها زيمبابوي كارثة طبيعية بهذا الحجم. كما أشار إلى أن ثلاث مقاطعات تأثرت بما في ذلك موشونالو وماماليو وماسلينغو. أعاق الإعصار التواصل والحياة الاجتماعية بعد ما دمر البنية التحتية مثل الطرق والجسور، وكذلك المدارس والمرافق الصحية. بالإضافة إلى ذلك، دُمرت المنازل والأراضي الزراعية، بالإضافة إلى الوفيات الناجمة عن الانزلاقات الأرضية والصخور الثقيلة، مما أدى إلى وفاة السكان وتدمير المنازل.

26. لوحظ أن هناك حاجة إلى استعادة البنية التحتية الأساسية لفك العزلة عن المجتمعات المعزولة في الوقت الذي أصبح فيه تقديم المساعدات الطارئة من خلال توفير المواد غير الغذائية ضرورياً لدعم السكان المنكوبين.

27. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الحد من تفشي الأمراض المصاحبة، كان من الضروري توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، بما في ذلك المأوى لعدد كبير من النازحين. وأخيراً، رحب الوزير بإنشاء الوكالة التي قال إنها كانت ستقوم بدور حيوي في دعم الاستجابة للطوارئ والمساعدة في بناء قدرة المجتمعات المنكوبة على الصمود.

28. اجتمع الوفد بعد ذلك بالوزير المسؤول عن إدارة الكوارث، الذي تحدث عن حجم الأضرار الناجمة عن إعصار إيداي في البلد. ومع ذلك، ذكر أن الإنذار المبكر يوفر المعلومات الضرورية حول الإعصار قبل وصوله، ولكن شدة الإعصار وقوته كان أكبر بكثير من قدرة الحكومة على التعامل معه. كان مركز الإعصار في البلاد في ماماليكو، تلاه ماتشينغو حيث تأثرت 5 مقاطعات وأخيراً موشونالو حيث كانت مقاطعة تشيكوسا هي الأكثر تضرراً.

29. تسبب إعصار إيداي في زيمبابوي في نزوح حوالي 17,000 شخص، في حين بلغ العدد الإجمالي للمتضررين 50,000 شخصاً.

30. سيحتاج السكان المنكوبون إلى معونة غذائية لمدة عام على الأقل. يتجلى الضرر الناجم عن الإعصار في تدهور البيئة وكذلك في تدمير البنية التحتية. وقد تم عزل العديد من المناطق المتضررة بسبب الدمار الذي لحق بالجسور والطرق. تعتمد الحكومة الآن على النقل الجوي لتوفير الإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك إمدادات الإنقاذ الطبي.

31. في بلدة موشون في مقاطعة شيمانيماني التي تعد أكثر المناطق تضرراً وأقربها من الحدود الموزمبيقية، كان هناك نقص في المياه أو الكهرباء، إضافة إلى نقص حاد في الغذاء. وتشمل البلدات الأخرى التي تأثرت بشدة في المقاطعة روسيتو وماتشونغوي، حيث تم تدميرهما بالكامل.

32. ومع ذلك، فقد كانت الحكومة في مقدمة عملية الاستجابة من خلال تنسيق العمل الإنساني وتوجيه إيصال المساعدات الإنسانية. وتقوم القوات المسلحة بدور أساسي إلى جانب الشركاء الآخرين الذين كانوا من أوائل المستجيبين وساعدوا في فتح الطرق وإنشاء نقاط توزيع.

33. كانت جهود الإنعاش جارية بالفعل مع نشر خدمات الحماية المدنية التي أعادت الخدمات الأساسية مثل إعادة فتح المدارس قدر الإمكان ونشر العاملين الصحيين في المجتمعات المنكوبة.

34. اجتمعت البعثة في النهاية بالمنسق المقيم للأمم المتحدة الذي قدم لمحة عامة عن الحالة الراهنة في زيمبابوي. وذكر أن زيمبابوي قد عانت من جفاف شديد حتى الآن مع حوالي 5 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وكان هذا الوضع نتيجة ظاهرة النينو التي تفاقمت بسبب الأزمات الاقتصادية التي حدثت بعد استمرار العقوبات ضد البلاد.

35. أدى إعصار إيداي إلى زيادة تفاقم الحالة نتيجة للدمار وزعزعة الاستقرار الناجمين عنه. دعا المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريقه الاتحاد الأفريقي إلى مساعدة زيمبابوي على رفع العقوبات عنها، حيث سيكون ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التنمية الطويلة الأجل والإصلاح الاقتصادي.

36. زار الوفد أيضاً المنطقة المنكوبة في مقاطعة مامتشالو، حيث اجتمع بمفوض المقاطعة في ماتاري، عاصمة المقاطعة. ثم توجه الوفد إلى قرية تشيكوكوا إيب تشيمانيماني، على بعد حوالي 6 كم من الحدود مع موزمبيق. أصبحت القرية معزولة عن بقية المنطقة بسبب الدمار الذي لحق

- بالجسر. شهدت القرية فقدان أسرة مكونة من 5 أفراد توفوا بسبب الانزلاق الأرضي وتساقط الصخور.
37. تم تدمير أو إتلاف حوالي 99 مصدرًا للمياه، مما حرم القرية من مصدر للمياه الصالحة للشرب. تم تدمير 378 منزلًا، حيث قامت المنظمة غير الحكومية المحلية ببرنامج التثاقفة بالاستجابة للاحتياجات الملحة للسكان. كما قامت وحدة الحماية المدنية في المقاطعة بإدارة الكوارث. تم تدمير 139 هكتارًا من مزارع الذرة، مما يندرج بحدوث نقص حاد في الغذاء في الأشهر القادمة إذا لم يتم تلقي أي مساعدات.
38. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن شركاء برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف يقدمون المساعدة الإنسانية جواً.
39. وفي الختام، أشارت الحكومة إلى الضرورة الملحة إلى احتواء الوضع على المدى القصير من خلال توفير الاستجابة الطارئة. كما أكدت على الحاجة إلى بدء جهود التعافي من خلال معالجة الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل، لا سيما من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمنكوبين. ويعتبر تعزيز قدرة المجتمعات المنكوبة ومرورها أمرًا ضروريًا.
40. دعماً لجهود حكومة زيمبابوي في مواجهة الأضرار الناجمة عن إعصار إيداي في البلاد، قدمت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للجانين والعائدين والنازحين داخلياً من الاتحاد الأفريقي مائة مليون (100,000) دولار أمريكي إلى حكومة زيمبابوي، كمساهمة في جهودها الإغاثية.

التوصيات

- أ. وفقاً لطلب العاملين في المجال الإنساني المتواجدين في البلاد، ينبغي للاتحاد الأفريقي العمل من أجل رفع العقوبات المفروضة على زيمبابوي لتمكين الانتعاش الاقتصادي في البلاد.
- ب. تنطبق التوصيات الأخرى المقدمة لموزمبيق وملاوي أيضاً على زيمبابوي.

جمهورية ملاوي

41. كما هو الحال في موزمبيق وزيمبابوي، أوفد الاتحاد الأفريقي بعثة تقييم إنساني إلى ملاوي من 4 أبريل إلى 7 أبريل 2019، مكونة من نفس أعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للجانين والعائدين والنازحين داخلياً الذين زاروا زيمبابوي، سعادة السيد لمين يايوي، السفير والممثل الدائم للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لدى الاتحاد الأفريقي وسعادة السيدة ريبیکا أموغ أوتينغو، سفيرة جمهورية أوغندا في إثيوبيا والممثلة الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي.
42. على غرار البعثات السابقة، تهدف البعثة إلى ملاوي إلى التعبير عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع حكومة وشعب هذا البلد المتأثر بإعصار إيداي.
43. عقد الوفد جلسة استماع مع وزير خارجية جمهورية ملاوي لإبلاغه بالغرض من بعثة التقييم. شكر وزير الخارجية الوفد على الزيارة، مبيناً أن الحكومة أبدت اهتماماً فورياً بمحنة السكان المتضررين بإعصار إيداي، وذلك من خلال زيارة الرئيس لجميع المناطق المنكوبة. كما قال إن ملاوي كانت ثاني أكثر البلدان تضرراً حيث بلغ عدد ضحاياها أكثر من 800,000 شخص.
44. ذكر كذلك أن حكومة ملاوي خصصت ميزانية لإدارة الكوارث، مما ساعد في الاستجابة للكوارث الطبيعية المفاجئة للكارثة التي تطلبت استجابة طارئة. وقد لوحظ أن الحكومة تلقت الكثير من الدعم من المجتمع الدولي في حين أن أسعار المواد الغذائية، وخاصة المواد الغذائية الأساسية (الذرة) أخذت في الارتفاع.
45. أضاف الوزير أنه مع ظاهرة تغير المناخ، يتوقع أن تتكرر الظواهر الجوية الشديدة مثل إعصار إيداي، وبناءً على هذه الملاحظة، اقترح أنه بالنظر إلى أن القارة تسعى إلى إسكات البنادق بحلول 2020، يمكن استخدام جزء من صندوق السلام للاستجابة للكوارث ومنع نشوب النزاعات. وأخيراً، أقر بالحاجة الملحة إلى تعزيز قدرة المجتمعات المنكوبة على الصمود فضلاً عن وضع آلية لمواجهتها من خلال إقامة الصلة بين الاستجابة لحالات الطوارئ والتنمية.

46. اجتمع الوفد بعد ذلك بالوزير المسؤول عن إدارة الكوارث الذي شرح جهود الحكومة للتعامل مع الكارثة. وأشار إلى أن الحكومة تقوم بتنسيق جهود الإغاثة بالتعاون مع الشركاء، لا سيما ذلك التعاون الجدير بالثناء من قوات الدفاع الوطنية لجنوب أفريقيا.
47. وأخيراً، اجتمع الوفد بالفريق القطري للعمل الإنساني في ملاوي، الذي يرأسه الأمين العام للوزارة المسؤولة عن إدارة الكوارث الذي أبلغ الوفد أن الأمطار الغزيرة غمرت جنوب البلاد، متسببة في حدوث الفيضانات. حيث تم تسجيل 23 حالة وفاة في أعقاب الإعصار وتضررت 22,000 أسرة مباشرة.
48. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء فريق تقييم في 28 مارس وتم وضع خطة استجابة. فهناك حاجة إلى استجابة في مجالات الأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة وحماية الطفل بشكل عام والتغذية والتعليم والصحة والزراعة. كما يتحتم البدء في أنشطة التعافي من أجل تجاوز الاستجابة لحالات الطوارئ.
49. فيما يتعلق بالأمن الغذائي، تم استهداف 163,000 أسرة في استراتيجية التنفيذ خلال الأشهر الثلاثة الأولى. ويجري توزيع المواد الغذائية من قبل الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء الآخرين. نظرًا للأضرار التي لحقت بمصادر المياه التي تم تدميرها، فإن استجابة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تهدف في منطقتي نسانجي وتشيكواكوا إلى توفير المياه الصالحة للشرب في مخيمات النازحين داخلياً وتوزيع المواد غير الغذائية مثل المواد الكيميائية لمعالجة المياه، ودلاء المياه والصابون.
50. زارت البعثة المناطق الواقعة في جنوب البلد التي اجتاحتها الإعصار. لوحظ تحسن طفيف للوضع في المناطق الجنوبية، ولكن دون أي تحسن للوضع في المخيمات، حيث لم يتم إعادة السكان المتضررين إلى مساكنهم. كما لا يزال من الصعب للغاية وصول الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق الأكثر تضرراً. تواجه المخيمات مشاكل تتعلق بالمياه والصرف الصحي. تظل المياه الراكدة أرضاً خصبة لنمو البعوض. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة حالات الإصابة بالمalaria، وبالتالي الأمراض التي تنقلها المياه مثل الكوليرا والبلهارسيا.
51. وجدت بعثة الاتحاد الأفريقي في الميدان أن حكومة ملاوي تقود عملية الاستجابة من خلال إدارة الكوارث بدعم من قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا. في الواقع، قامت قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا بنقل الوفد جواً إلى المناطق المنكوبة، ولا سيما تشيكواكوا ومولاني.
52. رحب الوفد بالجهود التي بذلتها الحكومة للتصدي للكوارث الطبيعية الناجمة عن الإعصار. وتضامناً مع الحكومة وشعب البلاد، تم التبرع بمائة ألف (100,000) دولار أمريكي للمساهمة في الجهود التي تبذلها الحكومة.

التوصيات

- (أ) أقر فريق التقييم بأن التحديات التي تواجه البلدين المتضررين متماثلة وأن الوضع أكثر وقعا وتأثيراً في موزمبيق التي تضررت بشدة من إعصار إيداي. لذلك، فإن الاستراتيجيات الموصى بها لمعالجة وبناء قدرة المجتمعات المتأثرة ستكون متماثلة، مع إمكانية مواءمتها مع الأهداف المحددة في البلدان المعنية.
- (ب) أولاً، ينبغي للحكومات المعنية أن تتخذ تدابير للتعافي على المدى القريب والمتوسط، تشمل الحد من مخاطر الكوارث عن طريق نقل السكان المتضررين إلى مناطق آمنة وغير معرضة للفيضانات. وسيشمل ذلك أيضاً توفير الأرض للمأوى والزراعة.
- (ج) ثانياً، فيما يتعلق بالتدخلات على المدى المتوسط والبعيد، ينبغي لحكومات الدول المنكوبة أن تسعى جاهدة لبناء البنية التحتية في شكل تجهيزات، مثل الملاعب والتكنات العسكرية وغيرها من المرافق التي يمكنها إيواء الناس على الفور أثناء الأعاصير. لم تعد الأعاصير حالات عرضية، بل أصبحت ظاهرة متكررة يجب التعامل معها في مواجهة تغير المناخ وعواقب التدهور البيئي.

د) ثالثاً، كان حجم الكارثة واسع النطاق بحيث لم يكن من الممكن لكل دولة التعامل مع الأزمة بمفردها، وينبغي دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم المساعدات المالية والفنية وغيرها من الموارد للبلدان المتضررة.

جمهورية مالي

53. قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخليا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ببعثة تقييم إنساني إلى جمهورية مالي في الفترة من 18 إلى 23 يوليو 2019 من أجل تقييم الحالة الإنسانية في هذا البلد.
54. ترأست بعثة الاتحاد الأفريقي سعادة السيدة ميناتا سامات سيسوما، مفوضة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الأفريقي وسعادة السيد فرناند بوكري كون، السفير والممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الاتحاد الأفريقي، كما ضم الوفد سعادة السيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل.
55. كان الهدف من هذه البعثة الإنسانية هو تقييم الحالة الإنسانية في هذا البلد الذي يشهد زيادة في عدد النزوح القسري للسكان بسبب الأزمة في شمال مالي والنزاعات بين المجتمعات المحلية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف المتكرر وتغير المناخ، ولكن أيضاً للتعبير عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع الحكومة واللاجئين والنازحين في مالي.
56. اجتمعت بعثة الاتحاد الأفريقي بمسؤولين حكوميين، بمن فيهم وزير الخارجية والتعاون الدولي السيد تيبيل دراني ووزير التضامن الوطني ومكافحة الفقر السيد حمدون كوناتي وكذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والدبلوماسيين، لمناقشة سبل تعزيز الاستجابة الإنسانية ومكافحة النزاعات في مالي ومنطقة الساحل.
57. كشفت الاجتماعات التي عقدت بين بعثة الاتحاد الأفريقي ومختلف أصحاب المصلحة عن أن تدهور الحالة الإنسانية في مالي يرجع أساساً إلى انعدام الأمن الذي لا يزال يزداد سوءاً، مع امتداد العنف من الشمال إلى المناطق الوسطى التي تعد أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في البلاد. يستمر وجود الجماعات المسلحة وأنشطتها في التأثير على الوضع الأمني، ولكن أيضاً على الاشتباكات بين مجتمعات الدوغون (الرعاة المزارعون) والفلواني (الرعاة الرحل) للوصول إلى الأرض والوصول إلى نقاط المياه والموارد.
58. أدى انعدام الأمن في البلد في الواقع إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية والتجارية، مما تسبب في عدم موثوقية توافر الأغذية في الأسواق وبالتالي وضع السكان المتضررين في حالة من انعدام الأمن الغذائي. ارتفعت أسعار المواد الغذائية، لا سيما في مناطق موبتي وتمبكتو وغانو، لأن مخاطر اللصوصية والهجمات على الطرق التجارية تردع التجار. كما أثرت محدودية فرص الحصول على الأراضي الزراعية وتعطيل الأنماط الطبيعية للرعي بسبب انعدام الأمن أثرت على سبل العيش.
59. تستخدم الجماعات المسلحة في الغالب العبوات الناسفة في شمال ووسط مالي لاستهداف القوافل العسكرية في مالي أو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مع إصابة عدد متزايد من المدنيين. وصول المساعدات الإنسانية محدود بسبب النزاعات وانعدام الأمن، وخاصة في وسط مالي.
60. أدى ذلك إلى الزيادة السريعة في نزوح السكان. فاعتباراً من يونيو 2019، تم تسجيل 147,861 نازحاً داخلياً. بالرغم من الوصول إلى المستفيدين المحتاجين إلى الحماية والمساعدة لا يزال ممكناً، فقد أصبح أكثر محدودية في المناطق المعزولة. ومما يضاعف ذلك المشاكل الهيكلية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي في البلد، فضلاً عن افتقار السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.
61. في ظل انتشار النزاعات المتعددة الجوانب في وسط البلاد، يعيش الآن حوالي 8,7 مليون شخص، أي أكثر من 45% من سكان البلاد، في المناطق المتضررة من الأزمة (موبتي، تمبكتو وتاودينيت وغانو ومينيكيا وكيدال وسيغو) وبالتالي الحاجة إلى التعامل مع الأزمة المالية بجدية.

62. ونتيجة لهذه الأنواع المختلفة من العنف، سُجلت زيادة كبيرة في عدد النازحين داخلياً، ولا سيما في منطقتي موبتي وسيغو. فمن بين 147,861 شخصاً مسجلين من قبل وزارة التضامن ومكافحة الفقر في أواخر يونيو 2019؛ تم تسجيل 50,643 نازح في منطقة موبتي؛ و21,589 في سيغو؛ و28,271 في تمبكتو و26,660 في غاو.
63. زارت بعثة الاتحاد الأفريقي في 22 يوليو 2019 بلدة موبتي، على بعد 600 كيلومتر شمالي العاصمة باماكو، للوقوف على حالة نزوح السكان في البلاد. وزارت البعثة مخيم سوكونرة المؤقت حيث يعيش العديد من الأشخاص الذين فروا من النزاعات الطائفية خلال الأشهر الأولى من عام 2019. وأوضح هؤلاء النازحون نتيجة للنزاعات الطائفية لبعثة الاتحاد الأفريقي أنهم تركوا منازلهم بحثاً عن ملجأ وحماية في المخيم بسبب النزاعات الطائفية وطلبوا من السلطات إيجاد حل لهذه النزاعات حتى يتسنى لهم فرصة العودة إلى ديارهم.
64. زارت البعثة أيضاً مخيماً لإيواء النازحين داخلياً في ماديلي، بالقرب من باماكو، حيث لاحظت الجهود التي بذلتها الحكومة لمعالجة مشكلة نزوح السكان التي تؤثر على البلد. في الواقع، تستضيف وزارة التضامن الوطني ومكافحة الفقر في هذا المخيم العديد من الأشخاص الذين فروا من النزاعات في وسط البلاد وكذلك ضحايا الكوارث الطبيعية.
65. اختتمت البعثة بعقد مؤتمر صحفي يوم الثلاثاء 23 يوليو في وزارة التضامن الوطني ومكافحة الفقر قدم خلاله الاتحاد الأفريقي لحكومة مالي شيكا بمبلغ مائة ألف دولار أمريكي (100,000) دولار أمريكي للتعبير عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع اللاجئين والنازحين داخلياً في مالي.

التوصيات

أ) ينبغي أن يشارك الاتحاد الأفريقي بنشاط في إنهاء النزاعات المتعددة الجوانب التي تواجه السكان المدنيين في مالي.

جمهورية بوركينا فاسو

66. بعد البعثة في مالي، واصلت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً ومفوضية الاتحاد الأفريقي مهمتها في بوركينا فاسو، البلد الذي يواجه أيضاً زيادة في عدد النزوح السكاني المرتبط بانعدام الأمن والنزاعات.
67. زارت بعثة الاتحاد الأفريقي بوركينا فاسو في الفترة من 24 إلى 30 يوليو 2019 برئاسة سعادة السيدة ميناتا سامات سيسوما، مفوضة الشؤون السياسية في مفوضية الاتحاد الأفريقي ومعالى السيد السيد ديودوني نداباروشيماننا، السفير والممثل الدائم لجمهورية بوركينا فاسو لدى الاتحاد الأفريقي بهدف تقييم الحالة الإنسانية في البلد والتعبير عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع الحكومة والسكان النازحين في البلد.
68. التقت البعثة بمسؤولين حكوميين بمن فيهم السيد سيدو سينكا، وكيل وزارة الخارجية والتعاون والسيدة هيلين ماري لورانس إلبودو، وزيرة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة والعمل الإنساني وكذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والمجتمع المدني من أجل مناقشة الحالة الإنسانية والأمنية في بوركينا فاسو.
69. يتميز السياق الإنساني في بوركينا فاسو بالتحديات الأمنية مثل الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود، حيث تعمل مجموعات اللصوصية عبر الحدود وتفاقم الوضع الأمني والإنساني على مر السنين. وحتى نهاية عام 2015، لم تتأثر بوركينا فاسو من التداعيات الإقليمية لسقوط النظام الليبي. ولكن في يناير 2016، امتد التأثير الإقليمي إلى بوركينا فاسو، حيث سُنت هجمات على الفنادق والمطاعم في العاصمة واجادوجو. تشير هذه الهجمات إلى أن الجماعات الإسلامية، التي اضطرت للتراجع نحو الجنوب بسبب الجهود العسكرية في مالي، بدأت في فتح جبهات جديدة في المنطقة، مستفيدة من انعدام أمن الحدود.
70. منذ عام 2017، زادت أنشطة الجماعات المسلحة في بوركينا فاسو من حيث كثافتها وتواترها، مما تسبب في النزوح وخلق الاحتياجات الإنسانية. أظهرت هذه الهجمات التي تشنها الجماعات

المسلحة عجز حكومة بوركينيا فاسو في مواجهة توسع العناصر المسلحة ووضع حد للعنف. بدأت فعاليتها في المناطق الشمالية وشريط موهون، التي بدأت نشاطها في الشرق، حيث بدأ المقاتلون في شن هجمات متكررة، لإقامة روابط مع الشبكات الإجرامية القائمة وللسيطرة على مناجم الذهب.

71. انتهى عام 2018 بإعلان حالة الطوارئ في سبع من أقاليم بوركينيا فاسو الثلاثة عشر (أوت أوت باسين، وشريط موهون، وكاسكيدز، والوسط الشرقي، والشمال، والساحل)، في أعقاب الهجوم الذي أودى بحياة 10 من رجال الدرك في 27 ديسمبر 2018 في إقليم شريط موهون.

72. شهد عام 2019 استمرار تدهور الحالة الأمنية في بوركينيا فاسو، مع انتشار العنف إلى إقليمي الوسط والشمال والساحل. بالرغم من أن معظم الهجمات تُنسب إلى الجماعات الإسلامية، بدأت أنشطة ميليشيات الدفاع عن النفس، التي تسمى كوغلويغو في الازدياد أيضاً.

73. أدى تزايد انعدام الأمن إلى زيادة النزوح القسري داخل المقاطعات المتضررة وإلى مقاطعات أخرى أكثر أمناً أو خارج البلد. كما تفاقم انعدام الأمن بسبب التوترات الطائفية التي تشمل مجتمع الفولاني المتهم بالتعاطف مع الجماعات الإسلامية المقاتلة ومجموعات موسي وفولسي التي تستهدفها الجماعات المسلحة بشكل غير متناسب، لاعتبارها من أنصار الدولة.

74. في هذا السياق الذي يتسم بعدم الأمان المتعدد الجوانب، يزداد عدد النازحين في بوركينيا فاسو مع ازدياد الحالة الأمنية خطورة. ففي يناير 2019، بلغ عدد النازحين داخلياً 87,000 وبعد ستة أشهر، في يونيو 2019، ارتفع هذا العدد إلى 220,000. ووفقاً للتقييمات الأخيرة التي أجراها العاملون في المجال الإنساني، تضاعف هذا العدد بين يوليو وسبتمبر 2019، مما يجعل العدد الإجمالي للنازحين داخلياً يصل إلى 486,000 في أكتوبر 2019. ويتواجد غالبية هؤلاء الأشخاص في إقليمي الوسط والساحل.

75. بالإضافة إلى ندرة الفرص في الأماكن التي ينتقل فيها النازحون داخلياً فإن وجودهم في هذه الأماكن يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي ويمتد إلى السكان المضيفين.

76. يعيش هؤلاء الأشخاص في حالة من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي يتفاقم بسبب الفقر وارتفاع مستويات عدم المساواة الاقتصادية والصدمات المناخية والعجز الزراعي. وفي ظل تدهور الوضع الأمني وزيادة الكبيرة في عدد النازحين، يُتوقع تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي في بوركينيا فاسو، خلال عام 2020، لأن الموارد مطلوبة في المجتمعات المضيفة للنازحين داخلياً والوصول إلى الأسواق والحقول محدود بسبب انعدام الأمن.

77. في الواقع، تعتمد غالبية سكان بوركينيا فاسو على الإنتاج الزراعي والحيواني من أجل كسب عيشهم. وفي ظل انعدام الأمن، فإن الوصول إلى الأسواق والحقول أمر صعب، ليس فقط بسبب خطر التعرض للهجوم، ولكن أيضاً بسبب محدودية التنقل في ظل حالة الطوارئ المفروضة حالياً. انخفضت الأنشطة الزراعية في المناطق المتأثرة بالعنف بحوالي 55% مقارنة بالعامين السابقين.

78. سافرت بعثة الاتحاد الأفريقي من العاصمة برا بحماية القوافل العسكرية إلى مدينة كايا التي تبعد عن العاصمة واجادوجو بـ140 كيلومتراً، حيث يوجد سكان نازحين يعيشون في ظروف سكنية متنوعة، بما في ذلك المساكن الجماعية والمدارس.

79. يعيش النازحون داخلياً من كايا، الذين يتألفون أساساً من قبائل موسي وفولسي، في فقر مدقع، وأحياناً في الهواء الطلق على أرض عارية وفي ظروف مناخية بالغة الصعوبة. لقد فروا من النزاعات الطائفية للجوء إلى الموقع وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة السكنية والصحة والغذائية.

80. تضامناً مع حكومة بوركينيا فاسو والسكان النازحين هناك، تم التبرع بمبلغ مائة ألف (100,000) دولار أمريكي إلى وزارة بوركينيا فاسو للتضامن الوطني والعمل الإنساني.

المشاركة في أنشطة أخرى في إطار ولاية اللجنة الفرعية للاجئين

81. بالإضافة إلى بعثات التقييم الإنساني، شارك أعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين في أنشطة أخرى تدرج في نطاق ولاياتهم، ولا سيما الدورة السبعين للجنة التنفيذية

لبرنامج المفوض السامي التي تنظمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنتدى العالمي الأول للاجئين والأنشطة التي ينظمها الاتحاد الأفريقي في إطار تنفيذ موضوع عام 2019.

82. شارك سعادة السيد بريما كابوا، سفير سيراليون لدى الاتحاد الأفريقي في الدورة السبعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، التي عقدت في جنيف في الفترة من 7 إلى 11 أكتوبر 2019. وكانت هذه الدورة فرصة للاتحاد الأفريقي لإسماع صوته في الهيئات الدولية والدعوة إلى الأخذ في الاعتبار شواغل أفريقيا المتعلقة بالنزوح القسري للسكان.
83. شارك سعادة السيدة ريبيكا أموج أوتينغو، سفيرة جمهورية أوغندا في إثيوبيا وممثلة الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي تم ضمان المشاركة في المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عقد في جنيف في الفترة من 16 إلى 18 ديسمبر 2019 من قبل. أتاحت هذه المشاركة الفرصة للاتحاد الأفريقي لإسماع صوته في الجلسات المواضيعية الخمس لهذا المنتدى، ولا سيما بشأن تقاسم الأعباء والمسؤوليات، والطاقة والبنية التحتية، وقدرة الحماية، والعمالة وسبل العيش والتعليم.
84. إن المشاركة في الأنشطة التي ينظمها الاتحاد الأفريقي في إطار عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وقد أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريراً منفصلاً عن هذه الأنشطة.
85. وشارك أعضاء اللجنة الفرعية أيضاً في أنشطة مناصر موضوع عام 2019، ولا سيما الزيارات الإنسانية إلى إثيوبيا وأوغندا وكذلك في الأنشطة التذكارية لاتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية.

الخلاصة العامة

86. شهد عام 2019 الذي كان موضوعه "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: نحو حلول دائمة لمشاكل النزوح القسري داخلياً في أفريقيا، عدداً حافلاً بالنشاط للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين، والتي نفذت أنشطتها بشكل جيد لعام 2019، وفقاً لخطة النشاط المعتمدة في بداية العام. تعرب اللجنة الفرعية عن شكرها لحكومات الدول الأعضاء التي تمت زيارتها في عام 2019 وكذلك الشركاء الإنسانيين وغيرهم من أصحاب المصلحة العاملين في البلدان التي تمت زيارتها لتعاونهم الوثيق مع بعثات الاتحاد الأفريقي.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2020-02-07

Report of the Sub-Committee on Refugees, Returnees and IDPS

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8357>

Downloaded from African Union Common Repository